بروفايل شخصية

نواف سلام
رئيس الحكومة اللبنانية الجديد

2025-1-20

الفهرس:

المقدّمة: 3
أولًا: البطاقة التعريفية 3
1. لمحة عن نواف سلام: 3
2. كرونولوجيا: مناصب سلام: 4
3. العائلة: 5
4. علاقاته السياسية والاجتماعية: 6
ثانيًا: المسار الأكاديمي والمهني 7
- مهام ووظائف في لبنان: 8
ثالثًا: تعيينه مبعوثًا في الأمم المتحدة 8
- ولاية سلام في الأمم المتحدة: 9
رابعًا: التعاون مع القوى الكبرى 10
- علاقة نواف سلام بأوروبا: 11
- سلام نقطة تقاطع سعودية ـ أميركية – أوروبية: 11
خامسًا: مواقف سلام من الكيان الصهيوني وردود الفعل 13
سادسًا: نظرة سلام حول اتفاق الطائف 18
سابعًا: رأي الصحافة الأجنبية والعبرية 19
ثامنًا: نواف سلام في الويكيليكس 19
تاسعًا: منشوراته على صفحة أكس 25
ملحقات: الكتب والأطروحات 25

المقدّمة:

كلف الرئيس اللبناني الجديد، جوزيف عون، رئيس محكمة العدل الدولية القاضي نواف سلام بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، وذلك بعد جولة مشاورات مع نواب الكتل السياسية في البرلمان، جرت يوم الإثنين الموافق 13 يناير 2024. حصل سلام على أغلبية 85 صوتًا من أصل 128، ما أدى إلى صدور مرسوم تكليفه من الرئاسة اللبنانية لتشكيل الحكومة. يُذكر أنه في عام 2020، طُرح اسم نواف سلام كمرشح مستقل لرئاسة الحكومة عقب انفجار مرفأ بيروت، واعتُبر حينها "خيارًا حياديًا وتكنوقراطيًا قادرًا على إدارة مرحلة استثنائية في تاريخ البلاد". ومع ذلك، لم تلقَ ترشيحه أي دعم من الكتل السياسية، وخصوصًا المعارضة، مثل القوات اللبنانية وجماعة التغييريين. ويرجع ذلك إلى تقربه من الكتل السياسية التقليدية الحاكمة، ما أثار شكوكًا حول نزاهة التحقيقات، بالإضافة إلى ابتعاده النسبي عن الأجواء السياسية اللبنانية طوال مسيرته. وفي هذا التقرير، معلومات حول رئيس الحكومة الجديد نواف سلام منذ مرحلة التعليم حتى اليوم، ومواقفه وآرائه السابقة، وذلك لفهم أعمق لشخصية الرئيس وتوجهاته المستقبلية.

أولًا: البطاقة التعريفية

1. لمحة عن نواف سلام:

وُلِد نواف سلام في 15 ديسمبر/كانون الأول 1953 في بيروت لعائلة سياسية بيروتية معروفة. وهو حائز على دبلوم الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية من باريس، ودكتوراه في التاريخ من السوربون، كما حصل على ماجستير في القانون من جامعة هارفارد ودكتوراه في العلوم السياسية من باريس.

بدأ مساره المهني في مجال القانون عام 1984 محاميًا بالاستئناف في بيروت، وعمل في مدينة بوسطن الأميركية ممثّلًا قانونيًا لعدد من المؤسسات الدولية. عمل محاضرًا في جامعات السوربون وهارفارد وكولومبيا، ومعهد السلام الدولي في نيويورك وكلية الحقوق بجامعة ييل، وجامعة فرايبورغ الألمانية وجامعة بوسطن.

- عيّنه مجلس الوزراء اللبناني عام 2005 عضوًا ومقرّرًا في الهيئة الوطنية لإصلاح قانون الانتخابات.
- سفير وممثّل للبنان لدى الأمم المتحدة بين 2007 و2017 وممثّله في مجلس الأمن.

- ممثّل لبنان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عامي 2016 و2018.
- انتخب سلام رئيسا لمحكمة العدل الدولية بلاهاي في فبراير/شباط 2024.
- **التوجه السياسي:** يساري ليبرالي، يجمع بين مبادئ اليسار التقليدي، مثل العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، وبين قيم الليبرالية، التي تركز على الحريات الفردية وحقوق الإنسان.
- **نظرته عن المقاومة:** يتبنّى سلام مبدأ المقاومة المدنية والتي تستخدم الشعارات والرموز والأعمال الفنية لنقل رسالة التحدي والمعارضة، والأساليب التقليدية في المقاومة مثل المظاهرات والاضرابات والمقاطعة من أجل تحقيق الأهداف السياسية من دون استخدام السلاح. وهنا نشير إلى أنه يتبنى مبدأ المقاومة المدنية تجاه الكيان الصهيوني مع تفضيل الحلول الدبلوماسية لحل مشكلة الاحتلال الإسرائيلي.
- بحسب الكاتب صبحي زعيتر عام 2022، فإن سلام لا يطمح بالترشح فقط للانتخابات النيابية، طموحه يتعدى ذلك إلى وراثة سعد الحريري، وزعامة الطائفة السنية، خاصة بعد أن خلت ساحتها بشكل عام، والبيروتية بشكل خاص من الزعامة.

2. كرونولوجيا: مناصب سلام:

رئيس وزراء لبنان المكلف
تولى المنصب
13 يناير 2025
رئيس محكمة العدل الدولية
تولى المنصب
6 فبراير 2024
قاضٍ في محكمة العدل الدولية
تولى المنصب
6 فبراير 2018
سفير لبنان لدى الأمم المتحدة
تولى المنصب
13 يوليو 2007 – 15 ديسمبر 2017
نائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
تولى المنصب
1 سبتمبر 2012 – 31 أغسطس 2013
رئيس مجلس الأمن الدولي

تولى المنصب
من 1 مايو 2010 – 31 مايو 2010 ومن 1سبتمبر 2011 – 30 سبتمبر 2011

3. العائلة:

- **والده:** عبد الله سلام، أحد مؤسسي شركة طيران الشرق الأوسط، وهي شركة الطيران الوطنية اللبنانية، ومثّل العائلة في مجلس إدارتها ما بين 1956 و1983.
- **ووالدته:** رقت بيهم.
- **جده لأبيه:** سليم سلام، كان رئيسًا لبلدية بيروت ونائبًا في مجلس "المبعوثان" العثماني في إسطنبول وأحد مؤسسي "الحركة الإصلاحية في بيروت" المناهضة للسياسة التركية في الشرق، وكان أيضًا عضواً في الحكومة العربية الكبرى التي أسسها الملك فيصل بن الحسين ومديراً لمكتبها في بيروت.
- **عمه:** صائب سلام عُرف بنضاله من أجل استقلال لبنان عن الانتداب الفرنسي، وقد تولّى لاحقًا رئاسة الحكومة اللبنانية أربع مرات بين 1952 و1973. بحسب موقع أسيا تايمز، فإن صائب سلام هو الذي وفر الغطاء السياسي للرئيس المسيحي أمين الجميل في المحادثات مع "إسرائيل" التي أسفرت عن تصديق البرلمان على اتفاقية السلام المبرمة بين البلدين في 17 مايو/أيار 1983. وبعد سقوط الاتفاقية ذهب إلى منفاه في أوروبا.
- **ابن عمه:** تمام سلام الذي تولى رئاسة الحكومة اللبنانية بين 2014 و2016.
- **زوجته:** الصحافية سحر بعاصيري، سفيرة لبنان لدى منظمة اليونيسكو. وبحسب ما يتم تداوله في الإعلام اللبناني، فإن زوجته تعيّنت سفيرة بالوساطة من قبل التيار الوطني الحر وتحديدًا جبران باسيل. عملت سحر في الجريدة اللبنانية اليومية «النهار» في الفترة بين 1981 و2009. وكانت محررة الشؤون الخارجية وكاتبة عمود خاص في الجريدة. أيضا كانت مراسلة لبنان في وكالة الأنباء الأمريكية «يونايتد برس إنترناشيونال» في الفترة من 1989 إلى 1991. كتبت سحر كتابين باللغة العربية هما: «لبنان المعلق» و «عرب التيه، وتم نشرهما في عام 2009 من قبل دار النهار للنشر. وحصلت سحر على بكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية في بيروت ودرجة الماجستير من كلية الدراسات العليا في الصحافة بجامعة كولومبيا.
- **أولاده:** عبد الله محامي درس في كولومبيا ومتزوج من المحامية والفنانة اللبنانية ماري-جو ناصيف زواج مدني في لبنان، وكان قد شطب طائفته من الهوية الوطنية. مقيم في نيويورك. وولده الثاني مروان، ويُعتقد أن مروان كان من الشخصيات التي عملت في مجالات اقتصادية وسياسية، ولكن ليس هناك من المعلومات العامة المتاحة عنه.

4. علاقاته السياسية والاجتماعية:

- مقرّب جدًّا من عائلة الحريري، وبحسب وثائق ويكيليكس فأن سلام كان يزور مقر سعد الحريري يوميًا في القريطم.
- سلام، كان صديقاً لرئيس تحرير "النهار"، الراحل غسان تويني.
- سلام كان عضواً في الكتيبة الطلابية الفلسطينية، وكان قريباً من القيادي الفلسطيني أبو جهاد (أحد مؤسسي فتح).
- صديقه النائب عبد الرحمن البزري، وبول سالم رئيس معهد الشرق الأوسط ومديره التنفيذي.
- علاقة إيجابية مع فؤاد السنيورة، واللافت أن في عام 2007، خلال فترة رئاسة السنيورة للحكومة، تم تعيين نواف سلام سفيرًا ومندوبًا دائمًا للبنان لدى الأمم المتحدة. عند تكليفه بتشكيل الحكومة اللبنانية في يناير 2025، قام نواف سلام بزيارة فؤاد السنيورة ضمن جولته على رؤساء الحكومات السابقين. بعد اللقاء، أعرب سلام عن تقديره لتفاؤل السنيورة، مشيرًا إلى استفادته من "خبرة ومسيرة" السنيورة السياسية في الرئاسة سابقًا.
- صديق مقرّب من سوزان رايس مستشارة الأمن القومي، ورئيسة مجلس السياسة الداخلية في البيت الأبيض في عهد بايدن.
- العلاقة بين نواف سلام وجبران باسيل قد تكون غير علنية أو غير رسمية بشكل كبير، ولكن المتداول في الإعلام اللبناني أنهم على علاقة جيدة.
- علاقة نواف سلام بـ سمير جعجع غير حاسمة، مع وجود بعض النقاط التي تثير الجدل، حيث في فترات معينة، كان سمير جعجع يأخذ مواقف حازمة تجاه قضايا معينة مثل الانتخابات أو الترشيحات الرئاسية. من ناحية أخرى، نواف سلام كان **يتبنى** مواقف حيادية أو يسعى لتجنب التحالفات مع أي من الكتل السياسية التقليدية، وفي فترة تشكيل الحكومة بعد انفجار مرفأ بيروت، على سبيل المثال، لم يلقَ نواف سلام دعمًا من حزب القوات اللبنانية.
- علاقة نواف سلام بـ "التغييريين" متباينة ومحل نقاش، وينظر إليه بطريقة إيجابية وسلبية في آن معًا:
  - النقطة الإيجابية: سمعته الدولية: باعتباره قاضياً في محكمة العدل الدولية وسفيراً سابقاً لدى الأمم المتحدة، اعتُبر نواف سلام شخصية ذات مصداقية قادرة على تحسين صورة لبنان أمام المجتمع الدولي.

- النقاط الخلافية:[1] عندما طُرِح اسمه لتشكيل حكومة بعد انفجار مرفأ بيروت عام 2020، رفضت غالبية القوى التغييرية دعمه، معتبرة أنه ليس خياراً جذرياً كافياً لمواجهة النظام السياسي القائم، حيث شكك التغييريين في استقلاليته بسبب دعمه لتحالف 14 آذار في السابق، واعتبروا أن علاقته ببعض الأطراف السياسية التقليدية تجعله غير مناسب لتمثيل تطلعاتهم. ورأى التغييريين أن سلام لم يكن واضحاً بشكل كافٍ بشأن موقفه من القضايا الأساسية التي تتعلق بتغيير النظام الطائفي في لبنان، وهو مطلب رئيسي للحراك المدني وقتها. ولم يُعلن صراحة أنه يمثل التوجهات التغييرية، مما جعل البعض يراه كمرشح تكنوقراطي وسطي أكثر منه شخصية تنتمي بوضوح إلى الحراك.

- لا توجد إشارات واضحة إلى وجود علاقة بين نواف وعائلة الجميّل. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أنه بعد اغتيال رفيق الحريري وانقسام الساحة اللبنانية بين قوى 14 آذار و8 آذار، دعم سلام قوى 14 آذار في مواقفها المناهضة للنظام السوري، وهو موقف التقى مع توجهات حزب الكتائب بقيادة عائلة الجميّل.

ثانيًا: المسار الأكاديمي والمهني

بدأ مساره الأكاديمي بحصوله على دبلوم من مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس عام 1974، ثم حصل على دكتوراه في التاريخ من جامعة السوربون في باريس عام 1979. وبعد ذلك، حصل على ليسانس (بكالوريوس) في القانون من جامعة بيروت عام 1984، ثم ماجستير في القانون من كلية الحقوق بجامعة هارفارد عام 1991، ثم دكتوراه دولة في العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية في باريس عام 1992.

بدأ سلام مساره المهني في مجال القانون عام 1984 محاميًا بالاستئناف وعضوًا في نقابة المحامين في بيروت، ومستشارًا وممثلًا للعديد من الهيئات الدولية والمحلية والعامة والخاصة في بيروت في فترتين: (1984-1989) و(1992-2007). وعمل في مدينة بوسطن الأميركية ممثلًا قانونيًا لعدد من المؤسسات الدولية في الفترة ما بين (1989-1992).

قبل ذلك، كان قد بدأ مسارًا مهنيًا في المجال الأكاديمي، إذ عمل محاضرًا في جامعة السوربون من عام 1979 إلى عام 1981، حيث درس التاريخ المعاصر للشرق الأوسط. وفي عام 1981، كان زميلًا زائرًا في مركز ويذرهيد للشؤون الدولية بجامعة هارفارد. وبين عامي 1985 و1989، عمل محاضرًا في الجامعة الأميركية في بيروت.

بعد عودته إلى بيروت عام 1992، عمل محاميًا في مكتب تكلا للمحاماة. وبالتوازي مع ممارسته القانونية، بدأ تدريس القانون الدولي والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركية في

[1] https://www.asasmedia.com/38013

بيروت وترأس قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة ذاتها في الفترة بين 2005 و2007.

وعمل محاضرًا في جامعات عدة، منها كلية الحقوق في جامعة هارفارد، وكلية الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا، ومعهد السلام الدولي في نيويورك، وكلية الحقوق بجامعة ييل، وجامعة فرايبورغ الألمانية، وجامعة بوسطن، بالإضافة إلى جامعات عربية في الرباط والقاهرة وأبو ظبي.

- **مهام ووظائف في لبنان:**

انتخب عضوًا في المكتب التنفيذي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان ما بين 1999 و2002، وكانت مهمة هذا المجلس هي تقديم المشورة والاقتراحات والتوصيات في المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي ترده من الحكومة.

عينه مجلس الوزراء اللبناني عام 2005 عضوا ومقررا في الهيئة الوطنية لإصلاح قانون الانتخابات، حيث أسهم في إعداد مسودة قانون انتخابي جديد بعد إنهاء سوريا وجودها العسكري في لبنان

وقدمت هذه الهيئة -التي عرفت باسم لجنة بطرس نسبة إلى رئيسها الوزير الراحل فؤاد بطرس- مقترح قانون عام 2006 تضمن العديد من الإصلاحات، من أبرزها اعتماد نظام انتخابي مختلط ينتخب 77 نائبا وفقا للنظام الأكثري و51 وفقا للنظام النسبي.

تم تداول اسمه في الساحة السياسية عام 2020 لرئاسة حكومة لبنان بعد كارثة انفجار مرفأ بيروت باعتباره مرشحًا حياديا وتكنوقراطيا، وبالنظر لسجله الدبلوماسي والقانوني والدولي الحافل، لكن حزب الله وحركة أمل اعترضا على تسميته، واعتبراه "مرشح الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا". واعترض كل من القوات اللبنانية وجماعة التغييريين ويرجع ذلك إلى "تقربه من الكتل السياسية التقليدية الحاكمة، ما أثار شكوكًا حول نزاهة التحقيقات، بالإضافة إلى ابتعاده النسبي عن الأجواء السياسية اللبنانية طوال مسيرته".

ثالثًا: تعيينه مبعوثًا في الأمم المتحدة

بحسب موقع "آسيا تايمز"، وعلى الرغم من أن عمه صائب سلام كان يمدّ يد المساعدة لطرد عرفات، ظل نواف سلام الشاب متمسكاً بالزعيم الفلسطيني - ربما نتيجة تأثره بأقرانه أكثر من تأثره بتراث عائلته. استمر نواف سلام في موقفه المؤيد للفلسطينيين لفترة طويلة، لكن في عام 2005، انحاز إلى تحالف 14 آذار المناهض للأسد وحزب الله، بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري. وقد تمت مكافأته بتعيينه مبعوثاً للبنان لدى الأمم المتحدة، حيث أصبح صديقاً لنظيرته الأميركية سوزان رايس، التي شغلت منصب مستشارة الأمن القومي ورئيسة مجلس

السياسة الداخلية في البيت الأبيض خلال إدارة بايدن. وظل سلام حريصاً على تجنّب المخاطر أثناء عمله في الأمم المتحدة، وكان يأمل أن يتمكن من خلال بقائه على الحياد من الحصول على دعوة لتشكيل حكومة في نهاية المطاف[2].

- **ولاية سلام في الأمم المتحدة:**

تميّزت ولاية نواف سلام في الأمم المتحدة بمداخلاته المتكررة في مجلس الأمن، حيث دعا باستمرار إلى احترام سيادة لبنان وضمان استقراره من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701، بالإضافة إلى تعزيز سياسة النأي بالنفس عن النزاع السوري. كما ركز على "إنهاء الإفلات من العقاب" عبر إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان للتحقيق في قضية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1757. عُيّن سلام كأحد القضاة في المحكمة الخاصة بلبنان، حيث ساهم في وضع الإجراءات القانونية والإشراف على سير المحاكمة.

إلى جانب ذلك، دافع سلام عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد مثّل لبنان في مجلس الأمن خلال عضويته غير الدائمة في المجلس لعامي 2010 و2011، وتولى رئاسة المجلس الدورية في شهر أيار/مايو 2010 ممثلاً للبنان.

المناصب البارزة الأخرى:

- شغل منصب نائب رئيس الدورة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة من أيلول/سبتمبر 2012 إلى أيلول/سبتمبر 2013.
- مثّل لبنان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) خلال عامي 2016 و2017.

مشاركاته الدولية:

خلال ولايته في الأمم المتحدة، ترأّس سلام وشارك في عدة وفود لبنانية إلى مؤتمرات واجتماعات دولية بارزة، من بينها:

- القمم حول التغير المناخي (كوبنهاغن 2009 وباريس 2015).
- المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية (أديس أبابا 2015).
- قمة التنمية المستدامة Rio+20 (ريو دي جانيرو 2012).

[2] https://asiatimes.com/2025/01/good-news-and-bad-news-from-lebanon-as-nawaf-salam-elected-premier/

رابعًا: التعاون مع القوى الكبرى

نواف سلام كان يشغل منصب المندوب الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، وهو موقع مكنّه من العمل بشكل مباشر مع القوى الكبرى في السياسة الدولية. هذا المنصب جعل منه حلقة وصل بين الأطراف الإقليمية في الشرق الأوسط والدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، وبريطانيا، بالإضافة إلى الأمم المتحدة ومنظماتها المتعددة.

أحد الأهداف الرئيسية التي عمل عليها نواف سلام كان **بناء توافق دولي حول المبادرات التي تروج للسلام في الشرق الأوسط.** كان يسعى دائمًا إلى ضمان دعم الأمم المتحدة، وكذلك الدول الكبرى، لمبادرات السلام وإيجاد الحلول الدبلوماسية. ومن أبرز هذه المبادرات كانت:

1. **المبادرات الفلسطينية-الإسرائيلية:**

- المبادرة العربية للسلام: منذ عام 2002، طرحت الجامعة العربية المبادرة العربية للسلام، والتي تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل. نواف سلام كان من المدافعين البارزين عن هذه المبادرة في الأمم المتحدة، محاولًا ضمان دعم القوى الكبرى لها في إطار الحوار الدولي. كان يأمل أن تلتزم القوى الكبرى بهذه المبادرة كحل "عادل ومؤثر لتحقيق السلام".
- **حل الدولتين:** نواف سلام كان داعمًا لحل الدولتين، الذي يقضي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة "إسرائيل". سعى إلى أن يدعم مجلس الأمن الدولي هذا الحل.

نواف سلام كان أحد المدافعين الأقوياء عن الحلول الدبلوماسية، وكان يعتقد أن أي صراع في الشرق الأوسط يجب أن يحل من خلال المفاوضات والاتفاقيات السياسية، وليس بالقوة العسكرية. وفي هذا السياق، كان يُشجع على استخدام الآليات الأممية (مثل مجلس الأمن الدولي) والوساطة الدولية لحل الأزمات، بدلًا من السماح للأطراف المعنية باستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات.

2. **دوره في تعزيز الحلول الدبلوماسية:**

- **الضغط الدولي:** كان يسعى إلى تفعيل دور الأمم المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، التي تدعو إلى وقف الأعمال العدائية وبدء المفاوضات. على سبيل المثال، في الحرب الإسرائيلية على لبنان (2006)، كان سلام يدعو إلى تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1701، الذي طالب بوقف إطلاق النار وعودة الاستقرار إلى لبنان.
- **الوساطة الدولية:** كان سلام يروج لفكرة الوساطة الدولية كبديل لحروب إقليمية واسعة. كان يعمل على دفع الأطراف الدولية إلى العمل معًا لإيجاد حلول سلمية، دون السماح للنزاعات بالتصاعد إلى مستويات أكبر من العنف.

- **علاقة نواف سلام بأوروبا:**

علاقة نواف سلام بأوروبا وخاصة مع فرنسا، كانت قوية وملحوظة على عدة مستويات، وتعود هذه العلاقة إلى خلفيات تاريخية وعملية في الدبلوماسية والعلاقات الدولية. سلام بدأ مسيرته الأكاديمية في فرنسا، الأمر الذي منحه شبكة من العلاقات التي امتدت إلى النخبة السياسية الفرنسية، وهو ما جعل تأثيره في الأوساط الأوروبية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص محط اهتمام. في العديد من المناسبات، كان نواف سلام يعبر عن دعمه للمبادرات الفرنسية في المنطقة، مثل جهود فرنسا لإحلال السلام في الشرق الأوسط، والدعوة المستمرة إلى حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. وكان يؤكد على أن فرنسا لا تزال تحتفظ بتأثير كبير في عملية السلام الإقليمية، وهو ما جعل من علاقته بفرنسا أمرًا استراتيجيًا في مسيرته الدبلوماسية.

- **سلام نقطة تقاطع سعودية ـ أميركية – أوروبية:**

بحسب جريدة الأخبار، فإن نوّاف سلام تغير كثيراً خلال عشرين عاماً. قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري، كان المحامي الناشط، ضمن نخبة تهتم بموقع لبنان السياسي في المنطقة، كتتمة لاهتمامه بالخارطة السياسية الداخلية بعد عام 1998. يومها، كان نواف سلام، في قلب فريق يبحث عن طريق ثالث بين ما اصطلحوا على تسميته «الدولة الأمنية» التي قامت بعد انتخاب إميل لحود رئيساً للجمهورية، و«تحالف المال والميليشيا» الذي كان يمثّله رفيق الحريري مع الثنائي نبيه بري ووليد جنبلاط. لكنّ ذلك النواف، لم يكن صدامياً كما هي حال من حضروا بقوة في حراك 14 آذار، علماً أنه عاد ليحجز مكانه في قلب الماكينة السياسية مستفيداً من موقعه الأكاديمي في الجامعة الأميركية، وتراث العائلة البيروتية الناشطة في السياسة منذ ما قبل قيام لبنان الكبير. لكنّ السمة التي طبعته كانت في الدور الذي لعبه عندما عمل سفيراً للبنان في الأمم المتحدة بين عامَي 2007 و2017. وفي كل تلك المرحلة، حسم سلام موقعه بتبنّي فكرة انتزاع الشرعية من المجتمع الدولي.

وبحسب الجريدة، غاب الرجل لبعض الوقت عن المشهد الداخلي، لكنه عاد ليطل مع انطلاق حراك 17 تشرين 2019، وكان واحداً من مجموعة لبنانية نشطت في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وانبثقت عنها مجموعات كثيرة لشخصيات تبقى على الدوام مرشّحة لتولي مناصب بارزة من باب التكنوقراط. حتى من دعموا وصول سلام إلى رئاسة الحكومة، تعاملوا معه على أنه رجل قانون وأقرب إلى التكنوقراط، متجاهلين انخراطه الكبير في العمل السياسي، ليس فقط في ما تعرّف إليه الجيل الجديد خلال العقد الأخير، بل ما يعرفه عنه كثيرون في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، عندما كان منخرطاً في قلب التيار الداعم لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبحسب الجريدة أيضًا، كان نواف سلام في قلب الفريق الذي دعم وساند التحركات التي انطلقت في تشرين، ولم يكن مقتنعاً على الإطلاق بحكم الرئيس ميشال عون، كما لم يكن يوماً معجباً بتياره السياسي. ورغم أنه من جيل الذين قرّروا مغادرة مربع صراعات الحرب الأهلية اللبنانية، إلا أنه وجد ضالّته في مجموعة من النخب الثقافية والاقتصادية والأكاديمية التي وجدت أن لبنان بحاجة إلى تحوّل بعيداً عن الصراعات الكبيرة في المنطقة. كما لم يكن بعيداً عن الفريق الذي لديه ملاحظات حول المحور الذي تقوده إيران في المنطقة. وكان يقف إلى جانب المعارضة السورية، ولم يكن مواجهاً حقيقياً للهيمنة الأميركية والأوروبية وحتى الخليجية على لبنان. ويمثّل نواف سلام نقطة تقاطع سعودية - أميركية - أوروبية مع كل خصوم حزب الله في لبنان ويصلح كبطاقة صفراء بوجه الرئيس الجديد. منذ قبوله منصب السفير اللبناني في الأمم المتحدة، مثّل نواف سلام نقطة إشكالية، كونه عبّر عن وجهة نظر فريق كان يخاصم المقاومة في لبنان. هذا لا يعني على الإطلاق أنه من المعادين للمقاومة ضد إسرائيل. لكنه من الجيل الذي صار ينظر إلى الصراع العربي - الإسرائيلي من زاوية تحصيل الحقوق عبر التزام الشرعية الدولية. وجاء الاختبار الأقسى له مع هذه الشرعية الدولية، خلال الـ 14 شهراً الماضية، عندما عاين من موقعه في محكمة العدل الدولية حقيقة ما تمثّله الشرعية الدولية ومؤسساتها الحقوقية والسياسية. وباتت لديه قناعة قد يمكنه اليوم التعبير عنها، حين كان يجلس مع قضاة المحكمة وهم ينظرون إلى عجزهم عن إلزام إسرائيل بوقف حرب الإبادة ضد أبناء غزة. وهو موقف زاده غضباً بعد العدوان على لبنان. لكن، ثمة موجبات للموقع الذي يشغله، وتخلّيه عنه الآن لتولي رئاسة الحكومة، قد يتيح له قول ما كان يرغب أو ما كان يجب أن يقوله.

وتقول الجريدة، أن نواف سلام ليس ساذجاً في السياسة، كما يتحدث سياسيو «غبّ الطلب»، وهو يعرف تفاصيل اللعبة اللبنانية، وإن كان يميل إلى المجموعات التي يُطلق عليها اسم «منظمات المجتمع المدني». وهو كوّن علاقات مع مجموعة من دعاة الليبرالية الاقتصادية في المنطقة والعالم، وإحساسه الاجتماعي، قد يكون أكثر وضوحاً في الحديث عن المدينة وأبناء الريف ومسألتي العلم والعمل. كما أن خبرته في القانون تتيح له معرفة الآليات الأكثر نجاعة في تحسين التمثيل السياسي للناس في أي مجلس انتخاب، بلدياً كان أو نيابياً. لكنه عندما يتولى منصب رئيس الحكومة في لبنان، سيجد نفسه في مواجهة حقائق لبنان القاسية، وأمام واقع مختلف تماماً عما تركه قبل عشرين سنة، وهو ما يمثّل نقطة الاهتمام للناس. وإذا كانت آلية فرض العماد جوزيف عون رئيساً من قبل الولايات المتحدة والسعودية شديدة الفظاظة، فإن ممثلي التحالف الأميركي – السعودي كانوا أكثر دهاء وخبثاً في طبخة انتخاب رئيس الحكومة المكلّف. حتى إن الجانب السعودي، الذي لم يرفع الفيتو عن نجيب ميقاتي، والذي استفزّته زيارة الأخير إلى دمشق قبل أيام، بدا مضطراً إلى اعتماد أسلوب لا يظهره متلبّساً في سعيه إلى دعم وصول سلام إلى السراي الكبير. انطلقت السعودية في معركتها من خلال

دعم فيتو «القوات اللبنانية» على نجيب ميقاتي، قبل أن يتم قلب المشهد صوب سلام. وإذا كانت السعودية على معرفة دقيقة بسلام، فإن ما يهمّها الآن هو موقعه كنقطة تقاطع لتحالف واسع، يشمل الولايات المتحدة وفرنسا ومصر في الخارج، وطيف الهاربين من تركة الحكومات السابقة، وصولاً إلى القوى التي تسكن مربّع المواجهة مع حزب الله. وما يساعد سلام، أنه ليس طارئاً على المشهد السياسي الداخلي، ولديه شرعية تبقى أكثر قوة وثباتاً من شرعية المرشحين الآخرين الذين فكّرت بهم المعارضة. وكل ذلك، فهو لا يشكل استفزازاً لفريق تيار «المستقبل» ورئيسه سعد الحريري، كما كان الأمر مع فؤاد مخزومي وأشرف ريفي. حتى دار الفتوى، ونادي السياسيين التقليديين من السنّة، يمكنهما التعامل معه بهدوء، كما يمكن للسعودية وفريقها اللبناني الاتكال عليه في مواجهة أي محاولة لإطاحة اتفاق الطائف من قبل الرئيس عون وفريقه.

خامسًا: مواقف سلام من الكيان الصهيوني وردود الفعل

قالت محكمة العدل الدولية إن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني. وأوضحت أن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن هذا الوجود غير القانوني.

جاء ذلك خلال جلسة علنية عقدتها المحكمة، صباح يوم الجمعة 19 تموز 2024، بشأن طلب الجمعية العامة من المحكمة إصدار فتوى حول التبعات القانونية لسياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وفي بداية الجلسة، قال رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي نواف سلام إن الأمين العام للأمم المتحدة أبلغ المحكمة رسميا، في 19 كانون الثاني/يناير 2023، بقرار الجمعية العامة حول طلب الفتوى الاستشارية من المحكمة. وقرأ سؤالين نص عليهما القرار في الفقرة 18:

أولًا، ما هي العواقب القانونية الناشئة عن الانتهاك المستمر من جانب إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومن احتلالها الذي طال أمده، واستيطانها وضمها للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك الإجراءات الهادفة إلى تغيير التركيبة السكانية، وطابع ووضع مدينة القدس المقدسة، ومن اعتمادها تشريعات وتدابير تمييزية ذات صلة؟

ثانيًا، كيف تؤثر سياسات وممارسات إسرائيل المشار إليها أعلاه على الوضع القانوني للاحتلال، وما هي العواقب القانونية التي تنشأ لجميع الدول والأمم المتحدة من هذا الوضع؟

نتائج تصويت قضاة المحكمة

وقرأ رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي نواف سلام نتائج تصويت قضاة المحكمة:

- بأغلبية 11 صوتا مقابل 4 أصوات، ترى المحكمة أن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني.
- بأغلبية 11 صوتا مقابل 4 أصوات، ترى المحكمة أن دولة إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن.
- بأغلبية 14 صوتا مقابل صوت واحد، ترى المحكمة أن دولة إسرائيل ملزمة بالوقف الفوري لجميع أنشطة الاستيطان الجديدة وإخلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة.
- بأغلبية 14 صوتا مقابل صوت واحد، ترى المحكمة أن دولة إسرائيل ملزمة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- بأغلبية 12 صوتا مقابل 3 أصوات، ترى المحكمة أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية هذا الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع الناشئ عن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- بأغلبية 12 صوتا مقابل 3 أصوات، ترى المحكمة أن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية هذا الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- بأغلبية 12 صوتا مقابل 3 أصوات، ترى المحكمة أن الأمم المتحدة - وخاصة الجمعية العامة التي طلبت هذا الرأي ومجلس الأمن - ينبغي أن تنظر في الطرائق الدقيقة والإجراءات الإضافية اللازمة لإنهاء الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن.

ورأت المحكمة أن الطابع المطول للسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية يؤدي إلى تفاقم انتهاكها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. "ونتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي امتدت لعقود من الزمن، فقد حُرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير على مدى فترة طويلة".

كما أن استمرار هذه السياسات والممارسات، وفقا للمحكمة، يؤدي إلى تقويض ممارسة هذا الحق في المستقبل. ولهذه الأسباب، ترى المحكمة أن سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية تنتهك التزام إسرائيل باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وقال رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي نواف سلام إن المحكمة اعتبرت أن عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، وفشل إسرائيل في منعه أو معاقبة مرتكبيه بشكل فعال، واستخدامها المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، يسهم في خلق بيئة قسرية والحفاظ عليها ضدهم.

وفي القضية الحالية، واستنادا إلى الأدلة المعروضة أمامها، ترى المحكمة في فتواها أن فشل إسرائيل المنهجي في منع أو معاقبة اعتداءات المستوطنين على حياة الفلسطينيين أو سلامتهم البدنية، بالإضافة إلى استخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، لا يتسق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وأضاف قائلا: "في ضوء ما سبق، تؤكد المحكمة، كما فعلت في فتواها الاستشارية بشأن الجدار، أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والنظام المرتبط بها، قد أقيمت ويجري الإبقاء عليها في انتهاك للقانون الدولي. وتلاحظ المحكمة بقلق بالغ التقرير الذي يشير إلى أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية قد توسعت منذ صدور فتوى المحكمة الاستشارية بشأن الجدار، خاصة في كانون الأول/ديسمبر 2022 عندما وافق البرلمان على إنشاء وزير إضافي داخل وزارة الدفاع، مُنِح صلاحيات الحكم في الضفة الغربية، بما في ذلك تخصيص الأراضي والتخطيط وتنسيق عمليات الهدم، مما من شأنه تسريع عملية الموافقة على مستوطنات جديدة".

وفقا للفتوى، توسع حجم المستوطنات الإسرائيلية القائم، بمعدل ملحوظ، في الفترة بين الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث تمت المصادقة أو الموافقة على ما يقرب من 24,300 وحدة ضمن المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة الغربية، بما في ذلك ما يقرب من 9670 وحدة في القدس الشرقية.

وتابع رئيس المحكمة قائلا: "في السياق الحالي، تفهم المحكمة أن الضم يعني الاستيلاء القسري من قبل السلطة القائمة بالاحتلال على الأرض التي تحتلها، أي إدماجها في أراضي الدولة القائمة بالاحتلال أو في جزء منها. إذن، فالضم يفترض مسبقا نية دولة الاحتلال لممارسة السيطرة الدائمة على الأرض المحتلة".

وذكر بيان صادر عن المتحدث باسم الأمم المتحدة أن الأمين العام سيُحيل بشكل عاجل الرأي الاستشاري الصادر من محكمة العدل الدولية إلى الجمعية العامة التي طلبت مشورة المحكمة. وأضاف البيان أن الأمر متروك للجمعية العامة لتقرر كيفية المضي قدما في هذا الشأن.

وجدد الأمين العام، في البيان، التأكيد على ضرورة أن تعيد الأطراف الانخراط في المسار السياسي الذي تأخر كثيرا، نحو إنهاء الاحتلال وحل الصراع بما يتوافق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية.

وذكر البيان أن المسار الوحيد القابل للتطبيق هو رؤية حل الدولتين- إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة بالكامل وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وقادرة على الاستمرار وذات سيادة- اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن في إطار حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين.

وكرر الأمين العام دعوته العاجلة للوقف الإنساني الفوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن في غزة.

في المقابل، كتب الإسرائيلي الأميركي دانيال سميث في تقرير نشرته منظمة «يو إن واتش» المختصّة بالدفاع عن جرائم الكيان الإسرائيلي في الأمم المتحدة مجموعة من النقاط حول نواف سلام على خلفية مواقفه ضد جرائم الكيان بحق الفلسطينيين في حرب طوفان الأقصى. وأهم ما ورد في هذا التقرير:

- "منذ أن أصبح رئيسًا لمحكمة العدل الدولية في شباط 2024، قام القاضي نواف سلام بتسريع الإجراءات في قضية الإبادة الجماعية التي تقدّمت بها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، على حساب إسرائيل".
- سلام "بصفته سفير لبنان السابق لدى الأمم المتحدة، صوّت 210 مرات لإدانة الدولة اليهودية. وألقى عشرات الخطابات التحريضية التي اتّهم فيها منظمات يهودية إرهابية بارتكاب مجازر منظّمة".
- "دعت رسالة من الحزبَين الجمهوري والديموقراطي في 28 آذار 2024 أعضاء الكونغرس الأميركي ووزير الخارجية الأميركي بلينكن وإدارة جو بايدن إلى تقييد سفر سلام إلى الولايات المتحدة وتطبيق عقوبات أخرى".

يحلّل تقرير «يو إن واتش» سجل نواف سلام كسفير لبناني بين عامَي 2007 و2017 ويقول كاتبه أنه عثر على «أدلّة دامغة على أن سلام ليس حَكَماً عادلًا ومحايدًا في القضايا المتعلقة بإسرائيل أو حقوق الإنسان». وعدّد التقرير ما يزعم أنها «أبرز النتائج المتعلقة بانحياز نواف سلام ضد إسرائيل» ويقول: «خلال فترة عمله، ممثلًا للبنان لدى الأمم المتحدة، صوّت سلام لإدانة إسرائيل 210 مرات». وتضمّنت هذه القرارات «بشكل روتيني إدانات أحادية الجانب لإسرائيل، ومنحت حرية الحركة لحماس». على سبيل المثال، في كانون الأول 2008، صوّت سلام لمصلحة قرار يتّهم إسرائيل بارتكاب «أعمال إرهابية واستفزاز وتحريض وتدمير، ضد الفلسطينيين، لكنه لم يشر إلى حماس أو الجهاد الإسلامي»، علماً أن القرار الذي صوّتت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة يومها يتعلق تحديداً بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي التي تحتلّها، ومسؤولية «إسرائيل» كقوة احتلال (الفقرة العاشرة من القرار). ولا يتعلق القرار بالوضع في فلسطين المحتلة مثلاً حتى يكون هناك مناسبة لإثارة موضوع حماس والجهاد الإسلامي.

التقرير الإسرائيلي يشير كذلك إلى «قرار آخر أيّده سلام، في عام 2017، اتهم إسرائيل بالانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني»، و«التسبب في مقتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والمتظاهرون السلميون. «نشير أولًا إلى أن هذا القرار صوّتت لمصلحته 153 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ويشكّل إدانة المجتمع الدولي وغالبية شعوب العالم للممارسات الإسرائيلية التي تشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. ومن الصعب التخيّل مثلاً امتناع لبنان عن التصويت على هذا القرار.

في خطاباته أمام الأمم المتحدة، أدلى سلام أيضًا بالعديد من التصريحات التي عدّها التقرير «تحريضية» و«تظهر الانحياز الشديد ضد إسرائيل». ففي خطاب ألقاه في الأمم المتحدة في تشرين الثاني 2008، قال سلام إن «القيادة الصهيونية العليا» اتّبعت خطة «للتطهير العرقي» من خلال «الإرهاب والمذابح المنظّمة. «وهناك العديد من الدراسات القانونية الموثوقة التي تؤكد دقّة ما قاله سلام. في تشرين الثاني 2009، قال سلام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إن «مجرمي الحرب [الإسرائيليين] استفادوا لفترة طويلة جداً من الإفلات من العقاب». وهذا واقع لا يمكن إنكاره، وخصوصاً في الأمم المتحدة.

كما ذكر تقرير «يو إن واتش» أن سلام وقف إلى جانب الحكام المستبدّة ضد شعبها في العديد من البلدان. فادّعى التقرير أن سلام «وقف باستمرار إلى جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وخلال فترة ولايته، صوّت ضد 11 قراراً للجمعية العامة يدين انتهاكات النظام الإيراني ضد شعبه». ومع اندلاع الحرب في سوريا في نيسان 2011، ساهم سلام بحسب التقرير بـ«منع إصدار بيان صحافي جماعي من المجلس كان من شأنه أن يدين النظام السوري لمهاجمته المتظاهرين المدنيين». وفي تشرين الأول 2011، امتنع سلام عن التصويت على قرار لمجلس الأمن كان من شأنه أن يدين الرئيس السوري بشار الأسد.

وعليه، لم تذكر الولايات المتحدة بشكل رسمي في تصريحاتها أي دعم لفرض عقوبات على نواف سلام.

في 10 أيار 2024، مع استمرار الإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» بحق الفلسطينيين في غزة قدمت جنوب إفريقيا طلبًا لتعديل التدابير المؤقتة. وكان ذلك الطلب الرابع الذي تقدمت به جنوب إفريقيا إلى المحكمة خلال خمسة أشهر. فقرر سلام تحديد يوم 15 أيار موعدًا لتقديم المذكرات المكتوبة من قبل الفريقين الإسرائيلي والجنوب إفريقي، ويومَي 16 و17 أيار لجلسات الاستماع الشفهية. وفي 13 أيار، طلب الوفد الإسرائيلي من المحكمة تأجيل جلسات الاستماع إلى الأسبوع التالي، حيث إن مستشارها القانوني لن يكون موجوداً في لاهاي يومَي 16 و17 أيار. رفض سلام هذا الطلب. وأصرّ على أن تنعقد الجلسات يومَي الخميس والجمعة 16-17 أيار. رفض سلام طلب تأجيل الجلسات ليس لأنه يريد تسريع الإجراءات، بل لأنه أراد تجنّب إبطائها من دون أسباب موجبة. فالوفد الإسرائيلي لم يقدم أسبابًا معقولة تبرّر

التأجيل، وإن غياب أحد أعضاء الوفد لا يبرّر التأجيل في قضية تتعلق بمعاناة مستمرّة ومتزايدة بحقّ مدنيين أينما كانوا.

في 18 حزيران 2014، اعترض سلام على ترشيح «إسرائيل» لمنصب نائب رئيس اللجنة الرابعة للجمعية العامة، على أساس أنها «الدولة الأكثر إدانة» في الجمعية العامة. وقال سلام إن إسرائيل ليست مؤهلة للترشح «لأيّ منصب» في الأمم المتحدة. وفي مناسبات عديدة، اتهم سلام إسرائيل بممارسة «الأبارتايد» في فلسطين المحتلّة.

وفي عام 2016 صرح نواف سلام بأن إسرائيل استخدمت «الأسلحة الأكثر شراسة ومثيرة للاشمئزاز على الإطلاق» خلال عدوانها على لبنان عام 2006. وكتب أن "إسرائيل هي التي شنّت حرباً دامت 33 يوماً. حزب الله شنّ عام 2006 هجوماً على هدف عسكري محدّد في منطقة لبنانية حدودية يحتلّها الجيش الإسرائيلي ولا يوجد فيها مدنيون. هدف الهجوم كان أسر جنود إسرائيليين لمقايضتهم لاحقاً بأسرى لبنانيين يعتقلهم الإسرائيليون ولم يكن الهدف شن حرب شاملة أو استهداف المدنيين".

سادسًا: نظرة سلام حول اتفاق الطائف

في محاضرة ألقاها سلام في جمعية «المقاصد الإسلامية»، في آذار 2023، حول اتفاق الطائف والخلل الذي رافق تطبيقه وممارسته، رأى أن اتفاق الطائف «الأساس الذي يرتكز إليه السلم الأهلي في لبنان»، مشدداً على «أهمية العمل على تنفيذ أحكامه التي لم تنفّذ بعد، وعلى تصحيح ما شوّه منها عند التطبيق، وسدّ الثغرات التي ظهرت عند الممارسة». ودعا إلى تنفيذ اللامركزية الإدارية الموسعة التي ينص عليها اتفاق الطائف، وتشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وتعزيز استقلال القضاء، وإعادة صلاحية تفسير الدستور إلى المجلس الدستوري، وتحديد إطار زمني لبدء الاستشارات النيابية أو لتكليف رئيس حكومة جديد في حال حدوث ما يستلزم ذلك، مثل استقالة رئيس الحكومة أو أيّ «حالات» أخرى «تعتبر الحكومة مستقيلة» بموجبها. كما أن الدستور لا يفرض مهلة على الرئيس المكلف لتشكيل الحكومة، مقترحاً اللجوء إلى مجلس النواب لتحكيمه في أيّ خلاف يمكن أن يحصل بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف. كما دعا إلى إعادة توازن الصلاحيات بين الحكومة ومجلس النواب، وذلك بإزالة لائحة الشروط المطلوب توفّرها لإمكان حلّ مجلس النواب واستبدالها بتشديد القيود الخاصة بظروف الحل وتوقيته؛ كمنع اللجوء مثلاً إلى هذا الخيار خلال السنة الأولى من ولاية المجلس. وشدد على أن «الإصلاحات المالية والاقتصادية المطلوبة يصعب أن تعطي ثمارها ما لم تترافق مع إصلاحات سياسية، وتعزيز دور المؤسسات الدستورية، وإعادة اتفاق الطائف إلى مساره الصحيح».

سابعًا: رأي الصحافة الأجنبية والعبرية

تتعامل الصحافة الأجنبية مع نواف سلام في إطار من الإعجاب والتقدير لدوره الدبلوماسي الكبير وإيمانه بالحلول السلمية، بينما الصحافة العبرية تحمل بعض الحذر من مواقفه المرتبطة بالقضية الفلسطينية وصراع لبنان مع حزب الله.

الفكرة الأساسية المتداولة في الإعلام الأجنبي:

- انتخاب نواف سلام ضربة لحزب الله
- نواف سلام الحل الأنسب لتغيير وجه لبنان وانقاذه من الانهيار.
- إن لبنان لابد وأن يخضع لمرحلة من الإصلاحات البنيوية اللازمة لجلب الأموال التي خصصها صندوق النقد الدولي بالفعل، ونواف سلام يستطيع فعل ذلك.
- تقدير نواف سلام في الساحة الدولية
- إشادة بدوره في الدفاع عن مصالح لبنان على الساحة الدولية وتعزيز السلام في الشرق الأوسط.
- يبرز سلام في صورة المدافع عن تعزيز دور الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، وتحديدًا في قضايا مثل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 بشأن لبنان.
- تعتبر سلام شخصية ذات مواقف مستقلة تسعى لتحقيق التوازن في السياسة اللبنانية بين القوى الكبرى في المنطقة.
- الإشادة بموقفه من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في لبنان، وبالأخص بعد اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، عندما أظهر دعمه لتحالف 14 آذار.

الفكرة الأساسية المتداولة في الإعلام العبري:

- انتخاب نواف سلام ضربة لحزب الله
- تحيز سلام ضد إسرائيل.
- من الصعب تخيل أن القاضي الأممي سيكون الأنسب لقيادة عملية نزع سلاح حزب الله والمطالبة بالسلام والتطبيع.
- يراه البعض قد لا ينسجم مع المصالح الإسرائيلية.

ثامنًا: نواف سلام في الويكيليكس

لقاء ثنائي للسفيرة رايس مع ممثل لبنان في مجلس الشيوخ سلام في 13 مايو 2009

1. اجتمعت السفيرة رايس مع المندوب الدائم اللبناني نواف سلام في 13 مايو في أول اجتماع ثنائي بينهما. استعرض السفير سلام المشهد الانتخابي في لبنان قبل الانتخابات

البرلمانية المقرر إجراؤها في 7 يونيو. وأعرب عن تقديره لتصريحات السفيرة رايس في المجلس بشأن لبنان والنبرة التي اتسم بها البيان الأميركي خلال اجتماع المجلس الوزاري حول الشرق الأوسط في 11 مايو.

2. بما أن الاجتماع تم قبل مشاورات مجلس الأمن في 13 مايو بشأن تقرير لجنة التحقيق حول غزة، ضغطت السفيرة رايس على السفير سلام للحصول على دعم من المجموعة العربية نظرًا لإصرارها على السعي لقرار من المجلس بشأن التقرير، بينما كانت الولايات المتحدة تحاول تحقيق تقدم في عملية السلام بناءً على طلب الدول العربية. أشار سلام إلى أنه سيكون من الصعب على العرب عدم اتخاذ إجراءات متابعة بشأن تقرير لجنة التحقيق، لكنه فهم التحديات التي يسببها ذلك للولايات المتحدة وعملية السلام. واتفق الطرفان على أن الأفضل هو تجاهل مسودة القرار الليبي بشأن الموضوع. (ملاحظة: في وقت لاحق من نفس اليوم، قرر مجلس الأمن عدم متابعة أي منتج بشأن القضية والاكتفاء بطلب من الأمين العام أن يبقي الأعضاء على اطلاع، حسب ما يراه مناسبًا، حول التقدم في تنفيذ توصيات اللجنة. انتهت الملاحظة).

3. وصف السفير سلام تسليم الحكومة الإسرائيلية في 12 مايو بيانات عن أماكن ضربات الذخائر العنقودية إلى قوات اليونيفيل بأنه "خطوة جيدة"، ودعا إلى إحراز تقدم في قضيتي مزارع شبعا والغجر. وقال: "حزب الله سيكون سعيدًا برؤية إسرائيل تبقى هناك لأنها تبرر أسلحتهم"، وحث على إيجاد خيار دبلوماسي. وفيما يتعلق بالمحكمة الخاصة بلبنان، شكر سلام الولايات المتحدة على تعهدها بتقديم 6 ملايين دولار للسنة الثانية وطلب أن تستمر الولايات المتحدة في تشجيع دول الخليج على تقديم تعهدات ثابتة للسنتين الثانية والثالثة.

الإصلاح الانتخابي - قد تتقدم اللجنة ذات الشريط الأزرق بأكثر من مشروع قانون

6-3-2006 - مصنف من قبل: السفير جيفري د. فيلتمان للسببين 1.4 (ب) و(د)

الملخص

1. اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح قانون الانتخابات تجاوزت موعدًا نهائيًا آخر لتقديم مشروع قانون إلى رئيس الوزراء. لا يزال أعضاء اللجنة يناقشون أحد العناصر الرئيسية للقانون: الدوائر الانتخابية. أخبرنا عضو اللجنة نواف سلام أنه يقترح نظامًا "ثنائي المستوى" يجمع بين التمثيل النسبي ونظام الأغلبية البسيطة كبديل. اقترح سلام أن تقوم اللجنة بكسر الجمود الحالي عن طريق تقديم أكثر من مشروع قانون واحد، بما في ذلك مشروعه الخاص، إلى رئيس الوزراء، بشرط ألا يُنظر إلى ذلك على أنه "فشل". وألقى باللوم في الجمود جزئيًا على الضغوط السياسية التي تُمارس على بعض أعضاء اللجنة.

الوضع الراهن...

2. مرّ الموعد النهائي للجنة الوطنية المكلفة بإصلاح قانون الانتخابات في 28 فبراير الأسبوع الماضي، دون تقديم مشروع قانون لرئيس الوزراء. ومع ذلك، فإن تقديم أي مشروع الأسبوع الماضي ربما لم يكن ليحظى باهتمام نظرًا لاستمرار الحوار الوطني في البرلمان. الأكثر إثارة للقلق هو عدم تمكن أعضاء اللجنة من التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن قضية الدوائر الانتخابية الشائكة.

لا خطة بديلة...

3. أخبرنا نواف سلام في 3 مارس أنه حاول كسر الجمود باقتراح بديل. وأوضح أن اقتراحه ليس بديلاً تامًا، بل يشبه الاقتراح الحالي الذي يناقشه أعضاء اللجنة. كلا الاقتراحين يتضمن إصلاحات رئيسية، مثل إنشاء لجنة انتخابية مستقلة، خفض سن التصويت إلى 18 عامًا، تنظيم تمويل الحملات ووسائل الإعلام، وتحديد حصة دنيا للنساء في قوائم المرشحين.

...بل خطة "أ-2"

4. أصر سلام على تسمية اقتراحه "الخطة أ-2"، كبديل لـ"الخطة أ-1" التي يعتمد فيها التصويت على التمثيل النسبي بالكامل. تتفاوت "الخطة أ-1" بناءً على حجم وعدد الدوائر الانتخابية. رأى سلام أن مواصلة النقاش حول هذا الأمر مضيعة للوقت.

نواف سلام يقدّم حلاً بديلاً

5. تتضمن "الخطة أ-2" نظامًا ثنائي المستوى، حيث يتم انتخاب نصف المقاعد البرلمانية على أساس الأغلبية البسيطة في دوائر صغيرة، والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي في دوائر أكبر.

6. جادل سلام بأن هذا النظام يقدم تنازلًا كبيرًا للسياسيين، خاصة في المجتمع المسيحي، الذين يطالبون بدوائر أصغر لتعزيز التمثيل. كما أشار إلى أن النظام يدعم على المدى الطويل تطوير الأحزاب السياسية الحقيقية والتقدم نحو نظام غير طائفي.

هل سيُمنح السنيورة خيارًا؟

7. زعم سلام أن رئيس اللجنة فؤاد بطرس يميل إلى الخطة "أ-2". لكنه قال إنه يفضل تقديم أكثر من اقتراح لرئيس الوزراء، لتجنب تقسيم اللجنة.

ضغوط سياسية متزايدة

8. ألقى سلام باللوم على الضغوط السياسية التي دفعت بعض الأعضاء لتعديل الخرائط الانتخابية لتلبية مطالب مختلفة.

تعليق

9. يمتلك سلام خبرة واسعة في إصلاح الانتخابات، لكنه يواجه تحديًا كبيرًا في شرح النظام الجديد للجمهور. قد يكون تقديم أكثر من مشروع قانون خطوة حكيمة لجذب دعم شعبي واسع بدلاً من تقديم مشروع قانون ضعيف يتجنب القضايا الرئيسية.

ويكيليكس 17-3-2006

- مشاركة نواف سلام وزياد بارود في اللجنة الانتخابية بمثابة ضمانة بأن مشروع قانون اللجنة الوطنية سيكون شيئاً يرغب المجتمع الدولي في تأييده.
- أعرب زياد بارود عن خيبة أمله العميقة تجاه بعض زملائه، الذين زعم أنهم كانوا يتصرفون وفقاً لمصالحهم الشخصية وليس لمصلحة البلاد.
- ووجه الكثير من غضبه إلى اثنين من أصدقائه وزملاءه القدامى، نواف سلام وبول سالم. "إذا كان من المفترض أن يكون هؤلاء الناس هم النخبة المثقفة في لبنان، فماذا نتوقع من الآخرين؟" قال بارود إن سلام ـ وهو مسلم سني وصفه بارود بأنه قريب من عائلة الحريري ـ واتهم سلام، أمين سر اللجنة، بتأجيل المناقشات حول القضية المثيرة للجدل المتعلقة بالدوائر الانتخابية عمداً في محاولة لخلق أمر واقع. اشتكى بارود من أن آخرين "يتهمونني برؤية البطريرك الماروني وتلقي التوجيهات منه. أنا لا أرى البطريرك كل يوم، على عكس نواف (سلام)، الذي يذهب إلى قريطم (مقر النائب سعد الحريري في بيروت الغربية) كل يوم. والحقيقة أنهم وعدوا بتعيينه سفيراً في واشنطن.

ويكيليكس 10-6-2010

سلام يقول إن لبنان وتركيا والبرازيل في قارب واحد بشأن عقوبات إيران.

امتنع مندوب لبنان لدى مجلس الأمن الدولي عن التصويت يوم الأربعاء على الاقتراح الأميركي بفرض عقوبات جديدة على إيران بعد فشل مجلس الوزراء اللبناني في الاتفاق على قرار بشأن هذه القضية. وفرض التصويت في المجلس المؤلف من 15 عضوا عقوبات عسكرية ومالية أوسع نطاقا على إيران بسبب برنامجها النووي المشتبه به، على الرغم من معارضة البرازيل وتركيا. وتأخر التصويت لأكثر من ساعة بعد أن قال سفراء لبنان والبرازيل وتركيا، الدول الثلاث غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إنهم مضطرون إلى انتظار تعليمات من حكوماتهم. واتخذ لبنان قراره بعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين بعد

أن انقسم الوزراء بالتساوي بين التصويت ضد الاقتراح والتصويت ضده. وقد امتنع الوزراء الأربعة عشر من كل معسكر متنافس في حكومة الوحدة الوطنية عن التصويت. وقد تجادل الوزراء الأربعة عشر من كل معسكر متنافس حول موقف الدولة اللبنانية قبل ساعات فقط من اجتماع مجلس الأمن. وبعد فشلهم في الاتفاق، أبلغ مجلس الوزراء نواف سلام، ممثل لبنان في الأمم المتحدة، أنه لم يتمكن من التوصل إلى قرار. وقال سلام: "يمكن حل هذه القضية (البرنامج النووي الإيراني) من خلال الوسائل السلمية بدلاً من العقوبات وهذا هو موقف لبنان". وأضاف: "لم نتوصل إلى قرار نهائي بعد تقييم القضية، وبالتالي امتنعنا عن التصويت لأننا نحترم مبادئنا حيث أثبتت العقوبات عدم فعاليتها على الصعيد الدولي."

قال السفير اللبناني لدى الأمم المتحدة نواف سلام خلال جلسة مجلس الأمن الدولي التي عقدت للتصويت على الجولة الرابعة من العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي إن لبنان وجميع الدول العربية تدعو إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية بما يتماشى مع مؤتمر معاهدة حظر الانتشار النووي الذي عقد الشهر الماضي في نيويورك. ويأتي هذا بعد أن صوت 12 من أصل 15 عضوا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الأربعاء لصالح القرار 1929 الذي فرض عقوبات جديدة على إيران. وقال سلام أيضًا إن إسرائيل تظل الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك الطاقة النووية، مضيفًا أنها يجب أن تلتزم بمعاهدة حظر الانتشار النووي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال سلام إن من الأهمية بمكان أن يتم تطبيق قرارات معاهدة حظر الانتشار النووي على نطاق واسع وليس بشكل انتقائي، مضيفاً أن "إيران لها الحق في تطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ."وقال إن اتفاق التبادل النووي الذي تم التوصل إليه في الأشهر الماضية بين إيران وتركيا والبرازيل يمكن أن يوفر حلاً لجهود طهران النووية، التي يعتقد الغرب أنها ليست لأغراض سلمية بحتة. ومع ذلك، قال سلام إن إيران يجب أن تتعاون مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن جهودها. "أود أن أقول إن هذه القضية يمكن حلها سلمياً وليس من خلال العقوبات، وهذا هو موقف لبنان." ولم تفعل الحكومة اللبنانية ذلك"

دفاع نواف سلام عن طلب عضوية فلسطين فى الأمم المتحدة

... والآن لنبدأ بشرح السبب وراء ذلك. لبنان هو رئيس مجلس الأمن حالياً، وخلال اجتماع المجلس أمس، قال السفير اللبناني لدى الأمم المتحدة نواف سلام: "بموجب أحكام المادة 59 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، يجب أن يحيل رئيس المجلس طلب العضوية إلى لجنة قبول الأعضاء الجدد". لقد بحثت في النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، ويمكنك قراءة: الفصل العاشر قبول الأعضاء الجدد المادة 58 على أي دولة ترغب في أن تصبح عضواً في الأمم المتحدة أن تقدم طلباً إلى الأمين العام. ويجب

أن يتضمن هذا الطلب إعلاناً في وثيقة رسمية بأنها تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق. المادة 59 يعرض الأمين العام على الفور طلب العضوية على الممثلين في مجلس الأمن. وما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك، يحيل الرئيس الطلب إلى لجنة تابعة لمجلس الأمن يمثل فيها كل عضو في مجلس الأمن. المادة 60 يقرر مجلس الأمن ما إذا كان مقدم الطلب في تقديره دولة محبة للسلام وقادرة وراغبة في الوفاء بالالتزامات الواردة في الميثاق، وبالتالي ما إذا كان يوصي بالدولة المتقدمة بطلب العضوية. وإذا أوصى مجلس الأمن بالدولة المتقدمة بطلب العضوية، فعليه أن يرسل إلى الجمعية العامة التوصية مع سجل كامل للمناقشة. وإذا لم يوص مجلس الأمن بالدولة المتقدمة بطلب العضوية أو أرجأ النظر في الطلب، فعليه أن يقدم تقريراً خاصاً إلى الجمعية العامة مع سجل كامل للمناقشة. ولضمان النظر في توصيته في الدورة التالية للجمعية العامة، يتعين على اللجنة أن تحيل الطلب إلى المجلس قبل انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة بما لا يقل عن خمسة وثلاثين يوماً، أو إذا دعيت الجمعية العامة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية، فعليها أن تقدم تقريراً خاصاً إلى الجمعية العامة مع سجل كامل للمناقشة.

لقد قمت بإرسال رسائل إلكترونية إلى خبراء قانونيين مختلفين في الأمم المتحدة وحتى الأمم المتحدة نفسها (التي ردت تلقائيًا برسالة إلكترونية تقول في الأساس، "نحن لا نشعر حقًا بالرغبة في الإجابة على سؤالك، يرجى مراجعة قسم الأسئلة الشائعة لدينا ، وإذا لم يساعدك ذلك ، فيرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني على عنوان البريد الإلكتروني الآخر هذا وإعادة طرح نفس السؤال " - وكان الرابط الذي قدموه رابطًا معطلاً) . ولكن حتى أتلقى ردًا منهم، أعتقد أنه بمجرد قراءة القانون، يبدو أن مرحلة لجنة العضوية هذه ليست سوى خطوة لا معنى لها في العملية التي لا وجود لها إلا لجعل الأمور تستغرق وقتًا أطول. لا يوجد حد أدنى للتصويت لإعادة هذا الطلب إلى مجلس الأمن نفسه للتصويت عليه. يجب إعادة الطلب إلى مجلس الأمن قبل 35 يومًا على الأقل من بدء دورة الجمعية العامة التالية. (نفترض أنه لن يتم الدعوة إلى دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة). يقول موقع الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإنترنت أن الدورة العادية، التي هي صفقة سنوية، "تبدأ كل عام يوم الثلاثاء، في الأسبوع الثالث من سبتمبر، بدءًا من الأسبوع الأول الذي يحتوي على يوم عمل واحد على الأقل". وهذا يعني أن الدورة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة تبدأ في 18 سبتمبر 2012. وهذا يعني أن لجنة العضوية يجب أن تعيد هذا الطلب إلى مجلس الأمن في موعد أقصاه 14 أغسطس 2012. ولكن من هناك، كما تنص القاعدة رقم 60 في الفقرة الأخيرة، فإن مجلس الأمن لديه الحق القانوني في تأخير التصويت الفعلي إلى الأبد. -- ياروسلاف بريماتشينكو جلوبال مونيتور ستراتفور

تاسعًا: منشوراته على صفحة أكس

ملاحظة: أغلب منشوراته عن لبنان تتمحور حول دولة القانون والتحقيق بحادثة انفجار بيروت.

- في الذكرى الثالثة لانفجار مرفأ بيروت، وبالتحديد في الرابع من أغسطس 2023، كتب سلام عبر حسابه على منصة إكس: "الحقيقة طريق العدالة.. وإخفاؤها جريمة. التحقيق شرطه استقلال القضاء.. والتدخل في عمله جريمة".
- بمناسبة تعيينه رئيسًا للمحكمة، نشر على منصة أكس: "انتخابي رئيسًا لمحكمة العدل الدولية مسؤولية كبرى في تحقيق العدالة الدولية واعلاء القانون الدولي. وأول ما يحضر إلى ذهني ايضاً في هذه اللحظة هو همي الدائم ان تعود مدينتي بيروت، أما للشرائع كما هو لقبها، وان ننجح كلبنانيين في إقامة دولة القانون في بلادنا وان يسود العدل بين أبنائه."
- حول الانتخابات النيابية 2022: "اقترعت اليوم لأعبر عن رأيي ان الانقاذ المنشود يتطلب اصلاح الدولة وبسط سلطتها على كامل اراضيها رغم ان ظروف الانتخابات وقانونها السيئ لا تسمح بترجمة حقيقية للإرادة الشعبية. ونبقى متمسكين بعد الانتخابات كما قبلها بحلم شبابنا وشاباتنا ببناء دولة مدنية حديثة قوية عادلة ولن نفقد الامل".

ملحقات: الكتب والأطروحات

1. **كتاب "لبنان بين الأمس والغد"** يعالج القضايا الأساسية المتعلقة بالواقع اللبناني، مع التركيز على أزمة الدولة والنظام الطائفي، ويقدم رؤية شاملة للإصلاح وبناء دولة حديثة قائمة على المواطنة وسيادة القانون. يرى نواف سلام أن بناء دولة حديثة في لبنان يتطلب التحرر من قيود الطائفية، وتعزيز المواطنة، وتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة. هذه الرؤية الطموحة تحتاج إلى إرادة سياسية قوية وتكاتف القوى المجتمعية لتجاوز الأزمات الحالية.
2. **لبنان في مجلس الأمن (2010-2011):** يتناول الكتاب لبنان في سياق العلاقات الدولية، خاصة في مجلس الأمن، ويركز على الدور الذي لعبته البلاد في قضايا الإقليم والعالم خلال تلك الفترة.
3. **خيارات للبنان (2004):** هو عمل يتناول الخيارات السياسية المتاحة للبنان في تلك الفترة ويستعرض الأبعاد المختلفة للأزمة اللبنانية.
4. **اتفاق الطائف، استعادة نقدية (2003):** يعيد الكتاب النظر في اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية ويعرض نقدًا عميقًا لهذا الاتفاق.

5. **لبنان القرن في صور (2003):** هو كتاب بصور توثيقية يقدم لمحة تاريخية عن لبنان عبر صور التقطت في مختلف فترات القرن العشرين.
6. **أبعد من الطائف (1998):** يتناول الكتاب مقالات في مواضيع الدولة والإصلاح في لبنان بعد اتفاق الطائف.
7. **الإصلاح الممكن والإصلاح المنشود (1989):** يبحث في الأزمة اللبنانية من خلال مقالات ودراسات حول الإصلاح السياسي والاجتماعي في البلاد.
8. **La condition libanaise (1998):** يتناول وضع لبنان الاجتماعي والسياسي، مع التركيز على الهويات الطائفية والمواطنة في ظل النظام الطائفي اللبناني.
9. **Mythes et Politiques au Liban (1987):** يتناول الكتاب ثلاثة مقالات تدرس الأساطير السياسية في لبنان وتأثيرها على السياسة.

الأطروحات:

1. **Conflits et perceptions politiques dans le Liban contemporain (1991):** تتعلق بالأزمات السياسية والحروب في لبنان المعاصر.
2. **L'Insurrection de 1958 au Liban (1979):** تركز على تمرد 1958 في لبنان وتأثيراته السياسية.